

# السّودان/ هل يكون الاِ تّفاق المبرم بين المجلس العسكري والمعارضة الاِ تّفاق الذّهائي والأخير



أرشيْفية

أعلن وسيط الاِ تّحاد الأفريقي إلى السّودان محمّد حسن لبات في مؤتمر صحفي، اليوم السبت، أنّ المجلس العسكري الاِ تّقالي والمعارضة الاِ تّفقا على وثيقة دستورية تمهّد الطّريق أمام تشكيل حكومة اِ تّقالية.

ويأتي الاِ تّفاق على الوثيقة، الّتي توضّح سلطات أفرع الحكومة الاِ تّقالية والعلاقة بينها، بعد أسابيع من المفاوضات المطوّلة الّتي توسّط فيها الاِ تّحاد الأفريقي وإثيوبيا وسط أعمال عنف متفرّقة في العاصمة الخرطوم ومدن أخرى.

ويشهد السّودان حالة اِ تّضطراب سياسي منذ أطاح الجيش بالرئيس المخزرم عمر البشير في أبريل، مع مقتل عشرات المتظاهرين في اِ تّجاجات الشّوارع.

وعقب انتشار خبر التوصل للاتفاق، تجمع مواطنون في شارع النيل، الشارع الرئيس في العاصمة الخرطوم، وأطلقوا أبواق سياراتهم وزغردوا احتفالاً بذلك.

وهتف بعضهم قائلين "انتصرنا" ورد آخرون الذّشيد الوطني.

وقال لبات "اجتمع وفد الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي هذا المساء لمواصلة عملهما حول الوثيقة الدستورية. أعلن للرأي العام السوداني والوطني والدولي والأفريقي أن الوفدين اتفقا اتفقا كاملاً على الوثيقة الدستورية.

وأضاف أن الجانبين "يوصلان اجتماعاتهما هذا المساء للترتيبات الفنية لتنظيم مراسم التوقيع الرسمي" على الوثيقة.

وستؤذن ممارسة الحكومة الانتقالية مهام عملها بدء فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات من المتوقع أن تقود إلى انتخابات.

واستقرار السودان حاسم بالنسبة لأمن منطقة مضطربة تمتد من القرن الأفريقي إلى ليبيا ويعصف بها الصراع والتنافس على السلطة.

وكانت هناك نقطتا خلاف رئيسيتان بين الجانبين هما دور جهاز المخابرات العامة وقوات الدعم السريع، أقوى قوة شبه عسكرية في السودان.

وأشارت مسودة الوثيقة الدستورية التي اطلعت عليها رويترز إلى أن جهاز المخابرات العامة سيكون تحت إشراف مجلس السيادة ومجلس الوزراء وأن قوات الدعم السريع سوف تتبع القائد العام للقوات المسلحة في الفترة الانتقالية.

وسبق أن اتفق الطرفان على أن يتألف مجلس السيادة من 11  
عضواً، هم خمسة ضباط يختارهم المجلس العسكري وعدد مماثل من  
المدنيين يختارهم تحالف قوى الحرية والتغيير إلى جانب مدني  
آخر يتفق عليه الجانبان. وسيكون رئيس المجلس الأول من الجيش.